اصلاحات مجدية · «وسيكون لفتـــرة الانتخابات هذه تأثير قوي على النشـاط الاقتصادي ، من عدة اتجاهات : اولا ، ستقوم ادارة الانتخابات في اسرائيـــل بانفاق بعض المبالغ المحددة من اجـــل اجراء الانتخابات · ثانيا ، ستنفق اجهزة الاحزاب مبالغ مختلفة ، سواء مـــن الاعتمادات الرسمية او خارجها · ثالثا، ستحول الحكومة اموالا من اجل منـــع الانخفاض في العمالة في الاماكن التـــي يسود بها الخوف من البطالة» (يتسحاق دوتيش ـ ملحق هتسوفيه، ٣١ـ١٢ـ٧٦)· اذن ستتميز سنة الانتخابات بتحويل مبالغ مالية ضخمة الى الاقتصاد ، بحيث تؤدي الى ارتفاع كبير في معدل الاستهـــلاك الفردي ، الامر الذي يهدد بنسف جميـــع المكاسب التي حققتها الحكومة الاسرائيلية خلال السنين الاخيرة في هذا المجال · «والافتراض الحالي هو ان وزارة المالية تستطيع الان ان تتصرف وفق سياستهـا الحالية مع الامتناع عن اتخاذ مبادرات جديدة · ولكن بعد تشكيل الحكومـــة الجديدة ، تستطيع وزارة المالية اتبـــاع خطوات اقتصادية قوية يفرضها الوضع الاقتصادي ، من اجل تحقيق الاهـــداف المتمثلـــة في خفض العجـــز في ميزان المدفوعات ، وتعديل سرعة ارتفاع الاسعار واعادة تجديد النمو الاقتصادي · ومـــن الواضح لاصحاب هذا الرأي في وزارة المالية ، ان الظروف غير مؤاتية لاجـــراء تخفيض كبير في العملة او فرض ضرائب غير مباشرة جديدة ، وذلك بواسطـــة رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة · لذلك ، فالاقتراح القائم هو السعي من اجـــل تحقيق اتفاق مع الهستدروت وارربـــاب العمل ، على اساس خطة مقلصة ، الهدف الاساسي منها الحد من سرعة التضخـــم المالي ، وبحيث لا تتجاوز مدة ســريان مفعول هذا الاتفاق ستة اشهر ، اي بعد الانتخابات للكنيست» (دافيـــد ليفكين ـ دافار ، ٢٤ـ١٢ـ٧٦) · وبالفعل فقـــد اعلن بتاريخ ٢١ـ١ـ٧٧ ان اتفاقا مبدئيـا حول تجميد الاجور والاسعـــار والارباح والضرائب لفترة محدودة لا تتعدى بضعة اشهر قد تم بين الحكومة والهستدروت ، وان جهودا تبذل الان من اجل كســـب موافقة ارباب العمل ايضا · (هارتس ، دافار ، ٢١ـ١ـ٧٧) ·

ورغم الانتخابات ستضطر وزارة المالية ايضا الى اتخاذ قرارات بشأن موضوعين هامين · الموضوع الاول يتعلق باسعـــار البنزين · «فقد اوضح وزير المالية ان قرار مؤتمر اوبيك حول رفع اسعار النفط بنسبة ١٠٪ ، سيزيد نفقات الحكومـــة الاسرائيلية بـ ٧٠٠ مليون ليرة في السنة تقريبا ··· وفي المباحثات التي جـرت حتى الان (بين الحكومة والهستدروت) ، ظهر ان هناك استعدادا لدى وزارة المالية لتأجيل رفع اسعار البنزين حتى شهـر آذار (من هذه السنة) ··· وعلى هـــذا الاساس ربما تحملت الحكومة اعباء هذا الغلاء خلال ثلاثة اشهر او اكثر» (دافيد ليفكين ـ دافار ، ٢٤ـ١٢ـ٧٦) ·

اما الموضوع الثاني الذي يتطرق اليـه الكاتب فهو مسألة المساعدات الحكومية ، «فاثناء خفض هذه المساعدات فـــي اول شهر تشرين الثاني (من السنة الماضية) اوضحت وزارة المالية ، انه قبيل شهر اذار حتى نيسان ، لن يكون هناك مهرب من تخفيض اخر بها وبالتالي زيادة اسعار الحاجيات الاساسية ··· ولكن ثمة شك اذا كانت الحكومة على استعداد لتخفيض هذه المساعدات في الاشهر القريبة ،وربما اخرت هذا الاجراء حتى بعد الانتخابات» (المصدر نفسه) · لذلك يمكن القول ان فترة الانتخابات ، ستتميز بجمود الوضع الاقتصادي الحالي ، مع محاولة الحفاظ على الاستقرار والهدوء الداخلي ، وذلك حتى انتهاء الانتخابات ، وتشكيل حكومة